الأسهم السعودية تكسب 13 مليار دولار في شهر

سوق الأسهم السعودي

أنهى سوق الأسهم السعودي تعاملات «يناير» الماضي بأداء جيد على المستويات كافة، مقارنة بالشهر السابق إذ زادت مؤشرات الأسعار وقيم التداول وأحجامها والصفقات المنفذة والسيولة المتداولة، ما انعكس إيجاباً على القيمة السوقية للأسهم المدرجة التي بلغت 1.802 تريليون ريال، بعد إضافة 49 بليون ريال «13 بليون دولار» إليها.

وجاء الأداء الجيد للسوق نتيجة تحسن الطلب على الأسهم بعد النتائج المالية التي أعلنتها غالبية المصارف والشركات المدرجة في السوق، إضافة إلى إعلان شركات عدة ومصارف توجهها إلى زيادة رؤوس أموالها عبر منح المساهمين أسهما مجانية، وستغطى قيمة تلك الأسهم من الأرباح المتبقية من فترات مالية سابقة.

وتأثرت أسعار الأسهم إيجاباً بتلك الإعلانات التي رفعت الطلب على الأسهم، ودفعت أسعارها إلى الصعود بعد أن تعرضت لموجة بيع لجني الأرباح بعد انتهاء الشركات المساهمة من إعلان نتائجها المالية للربع الرابع ومجمل أعمالها عن عام 2013.

وكان قطاع المصارف الأكثر تأثراً بإعلانات زيادة رؤوس الأموال، ومن أبرز المصارف التي أعلنت زيادة رؤوس أموالها بنك الرياض الذي زاد رأسماله 100 في المئة من 15 بليون ريال إلى 30 بليوناً.

وكانت مجموعة سامبا المالية، أعلنت زيادة رأسمالها من 9 بلايين ريال إلى 12 بليون ريال، فيما أعلن البنك العربي الوطني زيادة رأسماله من 8.5 بلايين ريال إلى 10 بلايين ريال، إضافة إلى البنك الأهلي التجاري الذي زادها من 15 بليون ريال إلى 20 بليوناً.

واستفاد المؤشر من تحسن أسعار أسهم الشركات الكبرى التي تستحوذ على نسبة كبيرة من قيمته، ليسجل نمواً نسبته 2.64 في المئة ما يعادل 225 نقطة، ليرتفع المؤشر إلى 8760.62 نقطة في مقابل 8535.6 نقطة نهاية «ديسمبر» الماضي، وزيادة نسبتها 25.5 في المئة حققها في 2013.

وزاد المؤشر في 14 جلسة، وكانت أكبر زيادة سجلها 0.82 في المئة في جلسة مطلع الشهر، بينما هبط في 8 جلسات، وكانت أكبر خسارة خلال الشهر 0.92 في المئة في نهاية تعاملات 27 كانون الثاني الماضي.

وشهدت تعاملات الشهر الماضي تعليق التداول على أسهم الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني «وفا للتأمين» بعد أن ورد في تقرير مراجعي حسابات الشركة، الامتناع عن إبداء الرأي حول القوائم المالية الأولية، ليرتفع عدد الشركات المعلقة أسهمها عن التداول إلى خمس.

وعُلق في وقت سابق تداول أسهم شركة بيشة للتنمية الزراعية وشركة مجموعة محمد المعجل في «يوليو» 2012. وأسهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة، مطلع «فبراير» الماضي وأعلن تصفيتها. كما عُلق تداول أسهم شركة الباحة مطلع «أبريل» 2013.

وزادت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في نهاية تعاملات كانون الثاني إلى 1.802 تريليون ريال «480.4 بليون دولار»، في مقابل 1.752 تريليون «467.4 بليون دولار» نهاية كانون الأول الماضي، بزيادة 48.86 بليون ريال و2.8 في المئة، فيما ارتفعت السيولة المتداولة إلى 139.25 بليون ريال «37.13 بليون دولار» لكانون الثاني، في مقابل 116 بليون ريال «31 بليون دولار» للشهر السابق بزيادة 20 في المئة.

كما صعدت كمية التداول 14 في المئة إلى 4.92 بليون سهم، في مقابل 4.33 بلايين سهم، وارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 2.53 مليون صفقة، في مقابل 2.1 مليون صفقة للشهر السابق، بارتفاع 19 في المئة. وأظهرت بيانات التداول تباين أداء قطاعات السوق خلال الشهر الماضي بتأثير من المضاربات، وجاء مؤشر الإعلام والنشر في صدارة الرابحين بزيادة 9.61 في المئة.

وحقق مؤشر المصارف خامس أكبر زيادة بنسبة 5.15 في المئة بدعم من ارتفاع أسهم 9 مصارف من القطاع، في مقدمها سهم بنك الرياض بنسبة 26.03 في المئة مسجلا 36.80 ريال، ثم سهم البلاد الصاعد بنسبة 15.71 في المئة، بينما سجل سهم الراجحي خسارة 1.71 في المئة، وفقد سهم السعودي – الفرنسي 1.15 في المئة من قيمته.

وسجل مؤشر قطاع البتروكيماويات أدنى زيادة في السوق بلغت 0.32 في المئة، بعد ارتفاع أسهم 6 شركات، وهبوط 8 منها، فيما استقر سهم سابك عند 111.5 ريال.

حققت أعلى أرباح تراكمية في تاريخها خلال 2013

الأداء المميز للبنوك السعودية يؤكد قدرتها على استيفاء متطلبات اتفاقية بازل 3

ارتفعت الأرباح التراكمية للمصارف التجارية السعودية بنسبة 6.5 في المئة في عام 2013 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 35.69 مليار ريال، وهو أعلى مستوى للأرباح التراكمية تحققه المصارف التجارية في تاريخها. وكانت المصارف التجارية السعودية قد حققت ثاني أعلى مستوى من الأرباح التراكمية عند 34.7 مليار ريال في عام 2006.

وارتفع إجمالي إحتياطيات المصارف التجارية السعودية من 96.5 مليار ريال في نهاية عام 2012 إلى 112.8 مليار ريال في نهاية عام 2013م، أي بنسبة نمو بلغت 15.8 في المئة . وتزامن مع ذلك زيادة إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية السعودية بنسبة 0.9 في المئة لتصل إلى نحو 113 مليار ريال بنهاية عام 2013م.

وتمكنت المصارف التجارية المحلية بفضل أدائها المميز خلال عام 2013 من رفع إجمالي حساب رؤوس أموالها «أرباح الفترة + الإحتياطيات + رأس المال» بنسبة 7.6 في المئة بنهاية عام 2013 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 261.5 مليار ريال، وهو أعلى مستوى لإجمالي حساب رأس المال تحقق المصارف التجارية المحلية في تاريخها.

ويوضح الشكل رقم «2» التطورات التاريخية لحساب رأس المال للمصارف التجارية السعودية خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2013، ويلاحظ من الشكل التطور النوعي الذي حققته خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2009، حيث تمكنت المصارف التجارية السعودية من رفع إجمالي إحتياطياتها بنسبة 270.6 في المئة خلال الفترة من عام 2004 إلى 2009، أي تضاعفت بنحو 3.7 مرّات. ورفعت المصارف التجارية السعودية رؤوس أموالها بنسبة 176.8 في المئة خلال نفس الفترة، أي تضاعفت بنحو 2.8 مرّات. وخلال نفس الفترة تمكنت المصارف التجارية السعودية من تحقيق نمو في مستوى أرباحها بلغت نسبة 146.6 في المئة ، أي أن مستوى أرباح المصارف تضاعف بنحو 2.5 مرّة خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2009. ولم تواجه المصارف التجارية السعودية صعوبات حقيقية في تخطي الأزمة المالية العالمية «2007 – 2011» بفضل قوة أداء الاقتصاد السعودي على المستوى الكلي، حيث استفاد القطاع المصرفي من الأداء المميز الذي حققه الاقتصاد السعودي خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، فقد بلغ فائض الميزانية العام للدولة للعام المالي 1432/1433هـ «2011» نحو 291 مليار ريال، وسجل أعلى مستوى له في تاريخه عند 376 مليار ريال في العام المالي 1433/1434هـ «2012». وبلغ الفائض 206 مليار ريال في العام المالي 1434/1435 هـ «2013». ليصل إجمالي فائض الميزانية العامة للدول إلى نحو 871 مليار ريال خلال الثلاثة أعوام الأخيرة.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف السعودية بنسبة 11.2 في المئة في عام 2013م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 1.4 تريليون ريال «لا تشمل فروع المصارف السعودية العاملة في الخارج».

وهذا الأداء المميز للمصارف التجارية السعودية يؤكد على قدرة القطاع المصرفي على استيفاء متطلبات اتفاقية بازل 3 التي حددت التقييد الكامل بمعاييرها خلال الفترة ما بين 2013م إلى 2019م. كما يؤكد على قدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على مستوى النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسعودية. ومن المرجح أن لا يقل التصنيف الائتماني للمملكة خلال عام 2014 عن مستوى ايجابي «Positive» عند درجة ائتمانية عالية «– AA». ويتوقع أن تعلن وكالة ستاندرد آند بورز «SP» العالمية للتصنيف الائتماني ووكالة فيتش Fitch عن تصنيفهما الائتماني للمملكة خلال الفترة من مارس إلى مايو 2014.

الشكل ١ : أرباح المصارف التجارية السعودية

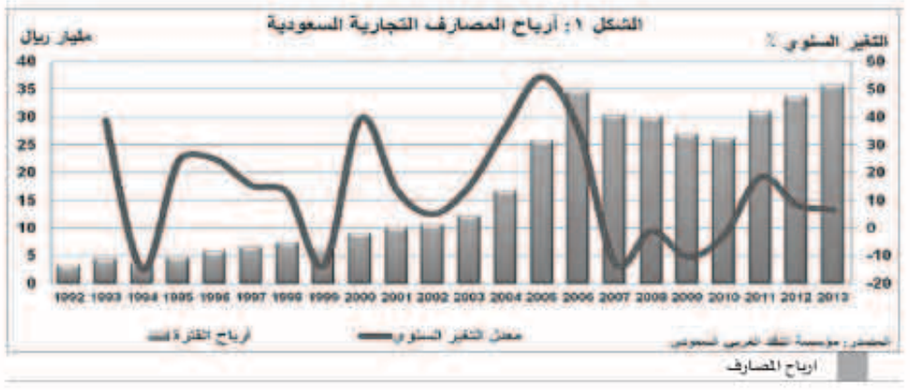

ارباح المصارف

الشكل ٢ : حساب رأس المال للمصارف التجارية السعودية

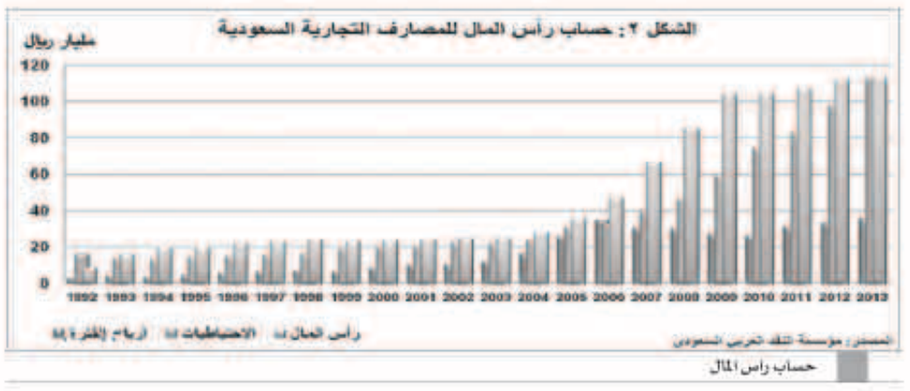

حساب رأس المال

«السعودي الفرنسي كابيتال»: ارتفاع ربح «الاتصالات السعودية» في 2014

رفعت شركة السعودي الفرنسي كابيتال من تقديراتها لصافي الربح المتوقع لشركة الاتصالات السعودية في العام الحالي واوصت بشراء سهمها محددة سعره المستهدف عند 68.9 ريالاً.

وقالت في تقرير اصدرته بعد اعلان نتائج الربع الرابع من 2013 أن الاتصالات السعودية سجلت صافي ربح للربع الرابع 2013 بقيمة 3.62 مليارات ريال» نمو 7 في المئة عن الربع السابق؛ نمو بما يعادل 8.2 مرات لصافي ربح الربع المماثل من العام السابق» وذلك بزيادة كبيرة ومفاجئة فاقت توقعاتنا بنسبة 41 في المئة كما كانت أعلى من متوسط التوقعات بنسبة 51 في المئة ، وذلك كنتيجة مباشرة لقيام الشركة بعكس حصتها من خسائر مجموعة إيرسيل البالغة 795 مليون ريال، والتي تمت خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2013 بسبب تغير المعيار المحاسبي.

وجاء مستوى الأداء التشغيلي للشركة اقل بقليل من المستوى المتوقع له، فبينما كانت إيرادات الشركة لهذا الربع بقيمة 11.3 مليار ريال لا تغيير عن مستوى الربع السابق والربع المماثل من العام السابق» مقاربة لمتوسط التوقعات، جاء ربح الشركة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أقل بنسب تقارب 0.3 في المئة و 7 في المئة عن توقعاتنا ومتوسط التوقعات على التوالي، وبالتالي جاء هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بما يقارب 40 في المئة ، وذلك متوافقا إلى حد كبير مع توقعاتنا له والبالغ 39 في المئة تقريبا، الأمر الذي يشير إلى نجاح الشركة في سياسة مراقبة التكاليف. وبالإضافة لما سبق، أعلن مجلس إدارة الشركة عن توزيع ربح نقدي جيد للربع الرابع بمقدار 0.75 ريال، ليكون بذلك العائد السنوي للربح الموزع على السعر الحالي للسهم بما يقارب 3.8 في المئة . واضافت: استمر قطاع خدمات البرود باند للشركة قويا مع نمو إيرادات خدمات البرود باند الجوال في الربع الرابع 2013 بمعدل 200 في المئة عن الربع المماثل من العام السابق» نمو 80 في المئة خلال السنة المالية 2013 عن السنة المالية السابقة «بدعم من توسيع تغطية شبكة خدمات الشركة» 96 في المئة من المناطق المأهولة «كما استمر التوسع في شبكة الألياف الضوئية للمنازل وارتفاع أعداد مشتركي خدمة التلفزيون التفاعلي «إنفجن» لهذا الربع، حيث بلغت 88 في المئة و 32 في المئة على التوالي بالمقارنة مع الربع المماثل من العام السابق. بالإضافة لما سبق، سجلت شركة الاتصالات السعودية للربع الرابع 2013 نمواً بنسبة 11 في المئة عن الربع المماثل من العام السابق بدعم من النمو في قطاع خدمات البرود باند والخط الثابت بمعدلات 20 في المئة و 10 في المئة على التوالي لنفس فترة المقارنة.

وقال التقرير إن لمزيد من ترشيد الأعمال العالمية يمكن أن يشكل حافزاً مهما وفي رأينا، تكمن قصة أسهم الشركة في ترشيد العمليات العالمية، خلال الربع الرابع 2013، وعدلت الشركة اتفاقية المساهمة في مشغل الاتصالات في منطقة جنوب شرق اسيا وما ترتب عليها من تغير التقييم الاستثماري» مع عدم استخدام طريقة حقوق الملكية » مما يعني عدم تاثر نتائج شركة الاتصالات السعودية بأرباح مجموعة ايرسل، علاوة على ذلك، اكدت الادارة عزمها على ترشيد العمليات العالمية لزيادة قيمة مساهميها، ونظراً لعدم وجود تفاصيل، قد يعني ذلك المزيد من ترشيد العمليات الأجنبية. بعد خروج الشركة من بي تي اكسيس تيليكوم اندونيسيا في الربع الرابع 2013، فإنه لازال لديها أسهم في ماليزيا والهند» مجموعة ايرسل – تغير التقييم في الربع الرابع «كما أن لديها أسهما في جنوب افريقيا وتركيا والكويت والبحرين. في حين لا نستطيع التكهن بنتائج معينة، فإن أي مما ذكر يمكن أن يكون نقطة أساسية لإدارة الشركة في المرحلة القادمة. اذا افترضنا أن الأداء التاريخي معياراً،»منذ ان أعلنت الشركة احتمالية بيع بما يقارب اكثر من 50 في المئة من بي تي اكسيس تيليكوم اندونيسيا في نهاية يوليو مقابل 7 في المئة من موبايلي فإن ذلك قد يمثل حافزا للمستثمرين. وبذلك رفعت شركة السعودي الفرنسي كابيتال من توقعاتها لصافي الربح للفترة من 2014 إلى 2015 بما يقارب 9 في المئة : زيادة السعر المستهدف الى 68.9 ريالا للسهم والاحتفاظ بتوصية "شراء": بعد نشر نتائج الربع الرابع 2013 وبناءً على الاتجاهات الأخيرة فقد تم رفع تقديراتنا لصافي الربح للفترة من 2014 إلى 2015 بما يقارب 9 في المئة .

خبراء: السيولة الخليجية تتدفق إلى سوق البحرين

تتدفق السيولة الخليجية الى اسواق الاسهم البحرانية وبعض الاسواق المجاورة، وذلك سعيا وراء تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب بعد زيادة عوائد الاستثمار في اسواق الامارات خلال العام الماضي الى اكثر من 100 في المئة للمستثمرين على المدى المتوسط، وأكثر من 200 في المئة للمضاربين، وتوقع المحللون استمرار نمو الاسعار في العام الحالي.

وأظهرت ارقام غير رسمية ان نحو 4 مليارات درهم سيولة خليجية دخلت الى الاسواق المحلية خلال شهر يناير 2014، مما ساهم في دعم النشاط وارتفاع معدل التداول اليومي الى 3 مليارات درهم مقارنة مع 1.5 مليار درهم في عام 2012.

وقال خبراء ماليون ان انتقال سيولة خليجية الى اسواق المال الاماراتية كان واضحا من خلال ارتفاع معدل تداولات هذه الشريحة من المستثمرين منذ الربع الاخير من العام الماضي.

مشيرين الى العديد من الاسباب التي ساهمت في ارتفاع وتيرة السيولة الخليجية في اسواق الامارات، ومنها الثقة الكبيرة في التعاملات، ووجود حوافز جديدة من شانها دفع اسعار الاسهم لتحقيق المزيد من التحسن خلال الفترة القادمة، الى جانب التوزيعات، وتفعيل قرار ترقية الاسواق إلى فئة الأسواق الناشئة ضمن مؤشرات مورجان ستانلي في مايو المقبل.

وأكدوا ان النمو المتواصل للاقتصاد الوطني بشكل عام يعد عاملا مشجعا على جذب السيولة الاجنبية للاستثمار في مختلف القطاعات، ومن ضمنها اسواق الاسهم، التي تصدرت قائمة الأسواق الاكثر تحقيقا للمكاسب على مستوى العالم خلال 2013.

السيولة الخليجية والعربية

وقال نبيل فرحات، الشريك في شركة الفجر للأوراق المالية: تبحث السيولة الخليجية والعربية، التي تدخل الى اسواق المال المحلية، عن الاستثمار في اسواق متوقع لها النمو خلال الاعوام القادمة بناء على تفاؤل باداء الاقتصادي الاماراتي، والذي ينعكس ايجابيا على ربحية الشركات، ومن ثم توزيعاتها.

وهذه السيولة تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن مع حركة الاستثمار الاجنبي. حيث لوحظ خلال هذا العام خروج المستثمر الاجنبي وفي المقابل دخول السيولة الخليجية والعربية وامتصاص مبيعات الاجانب لتحقق الاستقرار في اسواق المال.

وتوقع فرحات استمرار ارتفاع وتيرة السيولة الخليجية القادمة الى الاسواق المحلية في الاشهر المقبلة، خاصة مع اقتراب موعد تطبيق ترقيتها ضمن مؤشر مورجان ستانلي، وهو القرار الذي سوف يساهم في دعم النشاط بنسب اكبر، مما يشجع على استقطاب شريحة جديدة من المستثمرين، سواء من داخل او خارج الدولة.

سوق البحرين المالي

وقال ان صافي تداولات الخليجيين والعرب كان ايجابيا خلال شهر يناير، وبلغت قيمته 378 مليون درهم كحصيلة شراء في سوقي دبي وأبوظبي الماليين.

وتوزعت بواقع 264 مليون درهم للعرب ونحو 114 مليون درهم للمستثمرين الخليجيين، وهي ارقام تعكس زيادة شهية تداول هذه الشريحة في الاسواق. مؤكدا ان الرقم مرشح للارتفاع بنسب اعلى في الايام القادمة.

الأرقام والنسب

من جانبه قال رامي خريسات الخبير المالي هناك سيولة خليجية واضحة استقطبتها اسواق الامارات التي مازالت تشهد نشاطا كبيرا، وهو ما تؤكده الأرقام والنسب، مشيرا الى ان زيادة حجم الاستثمار الخليجي والعربي في الاسواق جاءت نتيجة القناعة بجدوى الاستثمار وبالعائد الاكبر الذي يمكن ان يتحقق في اسواق الامارات، الى جانب توقعات نمو ارباح الشركات المدرجة باكثر من 22 في المئة .

حيث شكلت نسبة تداول الخليجيين في 2013 اكثر من 54 في المئة من حيث عدد صفقات الشراء، واكثر من 57 في المئة من صفقات البيع، مما يدل على كبر حجم تعاملاتهم.

واضاف: كما ارتفعت نسبة مساهمة هذه الشريحة من المستثمرين في كل من قيمة وحجم الشراء لاكثر من 60 في المئة خلال شهر يناير، وبنسبة قريبة من حيث البيع.

واشار الى ان مواطني الكويت وقطر، وفق الاحصائيات الرسمية، جاؤوا في المرتبة الثانية في سوق ابوظبي بعد الاماراتيين من حيث عدد الاسهم المودعة في مقاصة السوق، في حين حل السعوديون في المرتبة الخامسة بعد مستثمري المملكة المتحدة.

اما في سوق دبي فقد حل الخليجيون في المرتبة الثانية في ديسمبر الماضي من حيث إجمالي قيم الشراء وقيم البيع بعد العرب الآخرين، مما يؤكد نشاط تداولاتهم وتدفق سيولة ضخمة للدولة، وقناعتهم بجدوى الاستثمار في اسواق الامارات.

واضاف انه برغم الاداء المتميز والارتفاع الجماعي لمؤشرات الاسواق الخليجية الا ان اسواق الامارات حلت في الصدارة، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة 5.81 في المئة خلال الاسبوع قبل الماضي، وتبعه مؤشر سوق ابوظبي بنسبة 2.96 في المئة ، ثم بورصة الدوحة بنسبة 2.09 في المئة .

الامر الذي يتناسب مع النمو الاقتصادي للدولة وأداء الشركات المدرجة، التي تعكس افصاحاتها حتى الآن ربحية عالية وتوزيعات مجزية، لذلك من المتوقع استمرار تدفق الاستثمارات الخليجية نحو اسواق الإمارات مما يحسن السيولة ويسهم في ارتفاع احجام التداول ويزيد حجم الودائع البنكية، اسوة بالنشاط الذي بدأ وتسارع في القطاع العقاري وكان احدى اهم ركائزه الاشقاء الخليجيون، الذين استثمروا وتملكوا العديد من الوحدات العقارية، وأسسوا الشركات ودخلوا في العديد من المجالات الاستثمارية الحيوية.

وقال: الى جانب الاهتمام بسيولة الخليجيين الافراد من المهم ايضا الاهتمام بالاستثمار المؤسسي في اسواقنا المالية، التي وصلت فيها نسبة الاستثمار الفردي إلى 77 في المئة من المجموع الكلي للاستثمار في السوق في ديسمبر الماضي، مما يؤكد اهمية استقطاب استثمارات مؤسسية محلية ودولية تحافظ على استقرار السوق وتعزز الثقة به وتدعم استقطاب المزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية الى اسواقنا، وهو امر متاح بعد الترقية الى فئة الاسواق الناشئة من قبل مورجان ستانلي.